الحماية الجنائية للصحفي في التشريع الفلسطيني والمواثيق الدولية " دراسة حالة اغتيال شرين أبو عاقلة "

Criminal protection for journalists in Palestinian legislation and international conventions pacts

"A Case Study of the Assassination of Shereen Abu Akleh"

ضياء نعيم الصفدي*

Dhiya Naim Safadi

الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين

Islamic University of Gaza-Palestine-
dsafadi9@gmail.com

تاريخ الاستلام

Submission date

13/11/2022

أحمد نبيل الكباريتي

Ahmad Nabil Kabariti

الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين

Islamic University of Gaza-Palestine-
ahmad.n.kabariti@gmail.com

تاريخ القبول للنشر

Acceptance date

07/12/2022

تاريخ النشر

Publication date

31/12/2022

ملخص:

منذ قيام الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م لم يكف عن الانتهاكات الجسيمة بحق الشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة والشرائح، ومنها على وجه الخصوص شريحة الصحفيين، فقد قام الاحتلال بالآونة الأخيرة بارتكاب جريمة بحق الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة أثناء تأدية عملها، وعليه تهدف الدراسة لتبيان الحماية الجنائية للجرائم الواقعة على الصحفي على المستويين الوطني والدولي. وتوصل الباحثان للعديد من النتائج كان أبرزها أن ما قام به الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفية الفلسطينية - شيرين أبو عاقلة - هو جريمة دولية مكتملة الأركان، ومن أبرز توصيات الدراسة تعديل المادة (79) من البروتوكول الإضافي الأول 1977م بأن تضاف عبارة "وكل من ارتكب جريمة بحق هذه الفئة يعتبر أنه ارتكب جريمة دولية" وذلك زيادة في الحماية الجنائية الدولية للصحفي.

الكلمات المفتاحية: الجريمة الدولية؛ الحماية الجنائية؛ الصحفي؛ شيرين أبو عاقلة؛ التشريع الفلسطيني.

Abstract:

Since the establishment of the Israeli occupation in 1948, it has not stopped committing grave violations against the Palestinian people at all levels and segments, Including in particular the segment of journalists,

* المؤلف المراسل

Recently, the occupation has committed a crime against the Palestinian journalist Shereen Abu Akleh while performing her work. Accordingly, the study aims to show the criminal protection of journalists crimes at the national and international levels at the national and international levels. The two researchers reached many results, the most prominent of which was that what the Israeli occupation did against the Palestinian journalist - Shereen Abu Akleh - is a full-fledged international crime. Among the most important recommendations of the study, Amending Article (79) of Additional Protocol I 1977 And the addition of the phrase "and whoever commits a crime against this category is considered an international crime." That is an increase in the international criminal protection for at the journalist.

Key words: international crime; criminal protection; journalist Shereen Abu Akleh; Palestinian Legislation

مقدمة

عانى الشعب الفلسطيني منذ قيام الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م من الانتهاكات الجسيمة والمستمرة إلى يومنا هذا، فلم يسلم منه الشجر ولا الحجر ولا البشر، ومن يومه ليومنا قام الاحتلال بالعديد من الانتهاكات الجسيمة بحق شعبنا الفلسطيني خلافاً للأعراف والمواثيق الدولية، وقام بارتكاب الجرائم على كافة الأصعدة والشرائح، وعلى وجه الخصوص الصحفيين. وتعتبر فلسطين دولة محتلة واقعة تحت نزاع مسلح، تنطبق عليها الحماية الخاصة باتفاقيات جنيف والبروتوكولان الإضافيين لها، وتعتبر فئة الصحفيين من الفئات المدنية المشمولة بالحماية؛ وذلك وفقاً للمادة (79) من البروتوكول الإضافي الأول 1977م، والتي أشارت إلى أن الصحفيين مدنيين يتمتعون بالحماية أثناء النزاعات، بشرط أن لا يقوموا بأي أعمال تسيئ لوضعهم، كما يحق لهم الحصول على بطاقة تمثلهم كصحفيين.

وفي 11 مايو/ أيار من العام 2022م قام الجيش الإسرائيلي بارتكاب جريمة قتل عمد بحق الصحفية الفلسطينية «شرين أبو عاقلة» أثناء تأدية عملها وبالزى الرسمي وبوضوح النهار، وعليه تعتبر هذه الجريمة تعتبر جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وفقاً للمادة (1/7) والمادة (1/2/8) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998.

أولاً: أهداف الدراسة

1. تبيان ماهية الصحفي في التشريع الفلسطيني وفي المواثيق الدولية.
2. تبيان آليات الحماية الجنائية للصحفي في التشريع الفلسطيني.
3. تبيان آليات الحماية للصحفيين في ظل القانون الدولي الانساني

4. تبيان دور المحكمة الجنائية الدولية في الجريمة المرتكبة بحق الصحفية شرين أبو عاقلة.
5. إسقاط جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على حالة «شرين أبو عاقلة».

ثانياً: مشكلة الدراسة

يعتبر الصحفي مدني يتمتع بالحماية وفقاً للاتفاقيات الدولية، وعليه، يمكن القول بأن مشكلة الدراسة تنطوي تحت سؤال رئيس، مفاده: ما هي آليات الحماية الجنائية للصحفي في التشريع الفلسطيني وفي المواثيق الدولية. ومن هذا التساؤل يمكن استنباط العديد من الأسئلة الفرعية، وهي على النحو التالي:

1. ما هو مفهوم الصحفي في التشريع الفلسطيني وفي المواثيق الدولية؟
2. ما هي القوانين التي كفلت حرية الصحافة في التشريع الفلسطيني والمواثيق الدولية؟
3. ما هي الضمانات والآليات المتعلقة بالحماية الجنائية للصحفي في التشريع الفلسطيني والمواثيق الدولية؟
4. كيف يمكن محاكمة الاحتلال الإسرائيلي على الجريمة المرتكبة ضد الصحفية شرين أبو عاقلة؟

ثالثاً: خطة الدراسة

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الصحفي

المطلب الأول: مفهوم الصحفي في التشريع الفلسطيني

- الفرع الأول: تعريف الصحفي في قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني.
- الفرع الثاني: تعريف الصحفي في قانون نقابة الصحفيين الفلسطينيين.

المطلب الثاني: مفهوم الصحفي في المواثيق الدولية

- الفرع الأول: المواثيق التي عرفت الصحفي.
- الفرع الثاني: المواثيق التي كفلت حرية الصحافة.

المبحث الثاني: الحماية الجنائية للصحفي

المطلب الأول: الحماية الجنائية للصحفي في التشريع الفلسطيني

- الفرع الأول: الحماية الجنائية للصحفي في إطار الإجراءات الجزائية.
- الفرع الثاني: الحماية الجنائية للصحفي في إطار الجرائم الواقعة عليه.

المطلب الثاني: الحماية الجنائية للصحفي في المواثيق الدولية

الفرع الأول: آليات الحماية الجنائية الدولية للصحفي.

الفرع الثاني: دور المحكمة الجنائية الدولية في الحماية الجنائية للصحفي.

رابعاً: منهجية الدراسة

لبيان ما ورد أعلاه، اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لوصف وتحليل النصوص الناظمة للحماية الجنائية للصحفي في كل من التشريع الفلسطيني والمواثيق الدولية.

المبحث الأول

ماهية الصحفي

تعني حرية الرأي والتعبير سقوط العوائق التي تحول دون تعبير المرء بفطرته الطبيعية عن ذاته ومجمعه، بما يحقق الخير لهما، وتعد حرية الصحافة أقوى صور حرية الرأي والتعبير وهو ما يتيح تدفق المعلومات وتداولها بين المواطنين دون قيود، ومن ثم اطلاعهم على ما يجري من أحداث في المجتمع، وتجدر الإشارة إلى أن حرية الصحافة عُرفت بعد حرية الرأي والتعبير وظهرت كمتطلب أساسي للإنسان بعد ظهور المطبعة في منتصف القرن الخامس عشر، وعليه يمكن تعريف حرية الصحافة بأنها: الحق في نقل الآراء والأفكار والمعلومات دون قيود حكومية؛ بهدف تشجيع نقل الأفكار التي تتيح سهولة ودقة اتخاذ القرارات المناسبة حول الشؤون العامة وصالح المجتمعات⁽¹⁾، واستناداً لمفهوم حرية الصحافة فإن لهذه الحرية طابع خاص بالنسبة للأراضي الفلسطينية؛ فلا يستطيع الصحفي الفلسطيني إطلاع المجتمع - المحلي والدولي - على ما يجري بحق شعبه؛ وذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به من جرائم بحق الصحافة والصحفيين، ولبيان هذا المبحث وليكون تمهيداً للحماية الجنائية للصحفي ينبغي تقسيمه لمطلبين: (الأول) مفهوم الصحفي في التشريع الفلسطيني. (الثاني) ماهية الصحفي في المواثيق الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الصحفي في التشريع الفلسطيني

كفل القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003م العديد من الحقوق والحريات ومنها الحق في حرية الرأي، حيث نصت المادة (19) على: "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون"، كما وكفل القانون الأساسي من حرية التعبير وعلى وجه الخصوص حرية الصحافة والإعلام، حيث نصت المادة (27) منه على: "1- تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون. 2- حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع

والبث، والعاملين فيها، مكفولة وفقاً لهذا القانون والقوانين ذات العلاقة. 3- تُحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغائها أو فرض قيود عليها إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي".

وقد ورد تعريف الصحفي في كل من قانون رقم (9) لعام 1995م بشأن المطبوعات والنشر الفلسطيني، وقانون نقابة الصحفيين الفلسطينيين لسنة 2016م، وللحديث عن مفهوم الصحفي في التشريع الفلسطيني؛ لا بد من تقسيم هذا المطلب لفرعين: (الأول) تعريف الصحفي في قانون المطبوعات والنشر. (الثاني) تعريف الصحفي في قانون نقابة الصحفيين الفلسطينيين.

الفرع الأول: تعريف الصحفي في قانون رقم (9) لعام 1995 بشأن المطبوعات والنشر الفلسطيني

عرّفت المادة (1) من قانون المطبوعات والنشر، الصحفي بأنه كل من اتخذ الصحافة مهنة ومورد رزق وفقاً لهذا القانون، كما عرفت المادة ذاتها الصحافة بأنها مهنة تحرير المطبوعات الصحفية وإصدارها.

وقد كفل هذا القانون في العديد من مواده على حرية الصحافة، حيث نصت المادة (2) على: "الصحافة والطباعة حرتان وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولاً، كتابة، وتصويراً ورسماً في وسائل التعبير والإعلام". ونصت المادة (3) على: "تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون وفي إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها"، وقد حددت المادة (4) على ما تشمله هذه الحرية، حيث نصت على: "تشمل حرية الصحافة فيما يلي: أ- إطلاع المواطن على الوقائع والأفكار والاتجاهات على المستوى المحلي والعربي والإسلامي والدولي. ب- إفساح المجال للمواطنين لنشر آرائهم. ج- البحث عن المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها في حدود القانون"، كما نصت المادة (6) على: "تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها".

الفرع الثاني: تعريف الصحفي في قانون نقابة الصحفيين الفلسطينيين لسنة 2016م

عرّفت المادة (1) من قانون نقابة الصحفيين، الصحفي بأنه كل من يعمل في مجال الصحافة والإعلام وفقاً لأحكام القانون، بما يشمل جمع أو تداول أو تحرير أو تعميم الأنباء

والمعلومات والآراء والصور الثابتة والفيلمية والمتحركة ورسم الكاريكاتير، ويتخذ من هذا العمل مهنة له، وعرفت ذات المادة الصحافة بأنها: هي مهنة الأشخاص العاملين في تقديم الحقائق ونقل الأخبار والآراء والأفكار والمعلومات والفاعلين فيها تحريراً أو مراسلة أو تصويراً أو رسماً في وسائل الإعلام.

وقد كفل قانون نقابة الصحفيين في العديد من مواده على حرية الصحافة؛ حيث نصت المادة (4) على: "1- الصحافة حرة، تكفل الدولة استقلالها، وتلتزم بتحسين ظروف عملها، وتكريس حق الصحفي في المعرفة والوصول إلى المعلومات. 2- يشمل العمل الصحفي كل عمل في أي وسيلة إعلامية وفقاً للمادة (1) من هذا القانون"، كما نص على أن الصحفي يتمتع بالعديد من الامتيازات منها الفقرة (1) من المادة (12) على: "تقديم التسهيلات اللازمة لقيامه بواجباته المهنية لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية وأن يعامل بما يليق بشرف وآداب المهنة".

المطلب الثاني: مفهوم الصحفي في المواثيق الدولية

تعددت المواثيق الدولية التي أكدت وكفلت حرية الرأي والتعبير وعلى وجه الخصوص منها حرية الصحافة والإعلام، إلا أن جل الاتفاقيات الدولية لم تُعرف الصحفي كمصطلح صريح، إنما تم النص على كفاية تلك الحرية فقط، وعليه ينبغي تقسيم هذا المطلب لفرعين: (الأول) المواثيق الدولية التي عرّفت الصحفي. (الثاني) المواثيق الدولية التي كفلت حرية الصحافة والإعلام.

الفرع الأول: المواثيق الدولية التي عرفت الصحفي

ذكرنا سابقاً أن المواثيق الدولية كفلت حقوق الصحفي والصحافة إلا أنها لم تعرف الصحفي كمصطلح، ولكن وجدنا تعريف الصحفي في مشروع الأمم المتحدة الذي أعد بناء على توصية الجمعية العامة لتقديمه إلى مؤتمر الخبراء الحكوميين ثم إلى المؤتمر الدبلوماسي الذي أكد على تطوير القانون الدولي الإنساني في المدة ما بين 1974-1977 حيث عُرف الصحفي في الفقرة (أ) من المادة (2) والتي نصت على أن مصطلح **الصحفي** يشير إلى كل مراسل أو مخبر أو محقق أو مصور ومساعدتهم الفنيين في الصحف وفي الراديو وفي التلفزيون، والذين يمارسون طبيعياً هذا النشاط كعمل أصلي⁽²⁾، أي يتخذونها مهنة أساسية.

وقد عرفت المحكمة الجنائية الدولية ليغوسلافيا المراسلين العسكريين بصفتهم صحفيين بأنهم الأشخاص الذي ينقلون الاخبار، أو يقومون بالتحقيق بهدف نقل الخبر في مواضيع تتعلق بالنزاع المسلح في منطقة معينة، كما بادرت منظمة مراسلون بلا حدود في إيجاد مفهوم للصحفي

من خلال المادة (1) من قانون التأسيس لمنظمة الأمم المتحدة للتوعية والعلم والثقافة "اليونسكو" المعتمد في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 1945م على " حرية التعبير محممة تسهيل حرية تبادل الأفكار عن طريق الكلمة والصورة، بالتالي فإن الصحفيين ووسائل الاعلام هم الجهات الفعالة الرئيسية في الممارسة والدفاع عن هذه الحرية"⁽³⁾.

الفرع الثاني: المواثيق الدولية التي كفلت حرية الصحافة والاعلام

كفلت العديد من المواثيق والاعلانات الدولية الحق في حرية الصحافة والاعلام، واعتناق والآراء تبادل المعلومات ونشرها وإيصالها للعالم أجمع، ويعتبر حق أصيل منصوص على في الاتفاقيات الدولية التالية:

أولاً: حرية الصحافة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م

أقر الإعلان العالمي لحقوق الانسان العديد من الحقوق والحريات، ومنها الحق في حرية الرأي والتعبير، والتي يعتبر من صورها الحق في الصحافة، حيث نصت المادة (19) منه على: " لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأي وسيلة ودونما اعتبار للحدود" وعليه يتضح من النص السابق أنه حرية الصحافة مكفولة دون تقييد بنوع أو مكان أو زمان، أو وسيلة تمكن صاحبها من نقل الأفكار والأبناء إلى الآخرين.

ثانياً: حرية الصحافة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان 1950م

كفلت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان الحق في حرية الصحافة والتي تعتبر أحد صور التعبير والرأي وفقاً لنص الفقرة (1) من المادة (10): " لكل إنسان الحق في حرية التعبير، هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء وتلقي وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة، وبصرف النظر عن الحدود الدولية، وذلك دون إخلال بحق الدولة في تطلب الترخيص بنشاط مؤسسات الإذاعة والتلفزيون والسينما".

ثالثاً: حرية الصحافة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966م

كفل العهد الدولي حرية الصحافة وفقاً لنص الفقرة (2) من المادة (19) حيث نصت على: " لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها"، ويلاحظ أن ما ورد من حريات في الفقرة السابقة ليست مطلقة، فقد جاءت الفقرة التالية مقيدة لها، حيث نصت الفقرة (3) من

المادة (19) على: "تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (2) من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محدد بنص القانون وأن تكون ضرورية: أ- لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم. ب- لحماية الامن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة".

رابعاً: حرية الصحافة في الإعلان بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الاعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الانسان، ومكافحة العنصرية، والفصل العنصري، والتحرير على الحرب 1978م

كفل هذا الإعلان في العديد من مواده على الحق في حرية الصحافة، ومن هذه المواد، الفقرة (1) من المادة (2): "إن ممارسة حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الإعلام، المعترف بها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، هي عامل جوهري في دعم السلام والتفاهم الدولي"، والفقرة (4) من ذات المادة والتي أكدت على حماية الصحفيين، حيث نصت على: "... لا بد أن يتمتع الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام الذين يمارسون أنشطتهم في بلادهم أو في خارجها بحماية تكفل لهم أفضل الظروف لممارسة مهنتهم".

خامساً: حرية الصحافة في إعلان ويندهوك الخاص بالصحافة المستقلة 1991م

نالت حرية ممارسة العمل الصحفي أهمية بالغة في هذا الإعلان؛ حيث هدف إلى إنشاء صحافة مستقلة حرة قائمة على التعددية بعيدة عن السيطرة الحكومية أو السياسية أو الاقتصادية، وعمل هذا الإعلان على تحفيز الدولة على وجوب قيامها بصياغة قوانين منظمة للنشاط الصحفي، تكفل جود نقابات للصحفيين من أجل الدفاع عن حرية الصحافة⁽⁴⁾.

سادساً: إعلان سننجاغو 1994م

لقد اعتبر هذا الإعلان الصحافة الحرة والمتعددة والمستقلة عاملاً أساسياً في المجتمع الديمقراطي، وفرض هذا الإعلان على الدول أن تضمن دساتيرها نصوصاً تكفل ممارسة العمل الصحفي بحرية، وإزالة كافة العقبات أمامه كالرقابة المبالغ فيها⁽⁵⁾.

سابعاً: حرية الصحافة في مبادئ جوهانسبيرغ حول الامن القومي وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات

تبتت مجموعة من المتخصصين في القانون الدولي وحقوق الانسان في أكتوبر 1995م مبادئ جوهانسبيرغ في جنوب إفريقيا، وقد أكدت هذه المبادئ على حرية التعبير التي تضمن حرية السعي للحصول على المعلومات والأفكار بجميع أنواعها واستلاهما ونقلها، وقد أشار المبدأ

الخامس إلى ضرورة عدم تعريض أي شخص لأي نوع من التقييد أو العقوبة بسبب آرائه ومعتقداته، كما أشار المبدأ السادس أنه لا يمكن معاقبة التعبير عن الرأي كتهديد للأمن القومي إلا إذا برهنت الحكومة أنه هذا التعبير مستخدم للتحريض على أعمال عنف وشيكة، أو محتمل أن يحرص على تلك الاعمال، أو وجود صلة مباشرة وفورية بين التعبير واحتمال وقوع ذلك العنف⁽⁶⁾.

ثامناً: حرية الصحافة في مدونة السلوك الخاصة بالصحفيين (الإعلان الصادر عن الاتحاد الدولي للصحفيين حول المبادئ المتعلقة بسلوك الصحفيين)⁽⁷⁾

هذا الإعلان العالمي هو بمثابة معيار للسلوك الوظيفي الذي يجب أن يلتزم به الصحفيون أثناء جمعهم وبتهم ونشرهم وتعليقهم على الأخبار والمعلومات المصورة للأحداث، ومن هذه المعايير على سبيل المثال:

1. احترام الحقيقة وحق الجمهور في معرفة الحقيقة هو الواجب الأول للصحفي.
2. لمتابعة هذا الواجب، على الصحفي في جميع الأوقات أن يدافع عن مبادئ الحرية في الجمع الشريف للمعلومات ونسر الاخبار والحق في النقد والتعليق الزميين.
3. على الصحفي أن ينقل الخبر وفقاً للحقائق التي يعتقد أنها هي الأصل.
4. على الصحفي أن يعتبر الأمور التالية مخالفات جسيمة: الانتحال، تشويه الحقائق، الافتراء، القذف، التشهير، الاتهامات الباطلة، قبول الرشوة بأي شكل مقابل النشر.
5. على الصحفي وفي إطار القانون العام في بلده أن يعترف بسلطة زملائه فقط في الأمور المهنية وأن يستثني أي تدخل مما كان شكله من جانب الحكومة أو أي جهة أخرى.

المبحث الثاني

الحماية الجنائية للصحفي

تعتبر الحماية الجنائية أحد أنواع الحماية القانونية وأهمها على كيان الانسان وحياته، ووسيلتها القانون الجنائي الذي تنفرد قواعده ونصوصه بتحقيق هذه الحماية وقد يشترك معه فروع أخرى من فروع القانون، بينما تعرف الحماية الجنائية ذات المصدر الدولية بأنها مجموعة القواعد العامة والمجردة التي وضعتها الجماعة الدولية في صورة معاهدات ملزمة وشارعة لحماية حقوق الانسان المحكوم من عدوان السلطة العامة في حدها الأدنى والتي تمثل القاسم المشترك بين بني البشر في إطار المساواة وعدم التمييز تحت إشراف رقابة دولية خاصة⁽⁸⁾، وعليه ينبغي

تقسيم هذا المبحث لمطلبين (الأول) الحماية الجنائية للصحفي في التشريع الفلسطيني. (الثاني) الحماية الجنائية للصحفي في المواثيق الدولية

المطلب الأول: الحماية الجنائية للصحفي في التشريع الفلسطيني

تهدف القواعد الإجرائية بصفة عامة إلى حماية المتهم من إجراءات تتمن فيها كرامته الانسانية، وتهدف لحماية المتهم من توقيع عقوبة أشد من التي يستحقها، وقد تخضع الجرائم التي تقع بواسطة الصحف لقواعد إجرائية خاصة تمثل خروجاً عن القواعد العامة في الاجراءات الجزائية⁽⁹⁾ وقد سعى المشرع الفلسطيني إلى إحاطة الصحفي بحماية جنائية خاصة، حيث كفل كل من قانون نقابة المحامين الصحفيين الفلسطيني وقانون المطبوعات والنشر الحماية الجنائية التي يتمتع بها الصحفي في نطاق الإجراءات الجزائية، وفي إطار الجرائم الواقعة عليه، وعليه ينبغي تقسم هذا المطلب لفرعين: (الأول) الحماية الجنائية للصحفي في إطار الإجراءات الجزائية الفلسطيني. (الثاني) الحماية الجنائية للصحفي في إطار الجرائم الواقعة عليه.

الفرع الأول: الحماية الجنائية للصحفي في إطار الإجراءات الجزائية الفلسطيني

خصص قانون نقابة الصحفيين الفلسطينيين في مادته الثانية عشر العديد من الضمانات – الحماية – الإجرائية الخاصة والتي يتمتع بها الصحفي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: عدم توقيف الصحفي أو تعقبه أو استدعائه أو مساءلته أو اعتقاله دون وجه حق

نصت الفقرة (2) من المادة (12) من قانون نقابة الصحفيين على: "عدم توقيفه أو تعقبه أو استدعائه أو مساءلته لأي عمل قام بتأديته لواجباته المهنية أو ممارسة لحقه في التعبير من أي جهة كانت، ولكل صحفي كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني الحق في الحصول على تعويض كامل" وقد كفل القانون الأساسي الفلسطيني 2003م هذه الحماية حيث نصت المادة (11) على: "لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي ووفقاً للقانون"

ويُعرف **التوقيف** بأنه إجراء تحقيقي يقوم على سلب حرية المتهم فترة من الزمن تأمر به سلطة قضائية مختصة لضرورة تفتضيها مصلحة التحقيق⁽¹⁰⁾، والسلطة المختصة بالتوقيف في التشريع الفلسطيني هي السلطة القضائية أي من النيابة العامة أو من المحكمة، وتعتبر ضمانة بارزة على اعتبار أن السلطة القضائية هي سلطة مستقلة لا سلطان عليها.

وعرّفت المادة (94) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001 الاستجواب بأنه مناقشة المتهم بصورة تفصيلية بشأن الأفعال المنسوبة إليه ومواجهته بالاستفسارات والأسئلة والشبهات عن التهمة ومطالبة بالإجابة عليها.

كما وعرّفت المادة (19) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 والمطبق في الضفة الغربية أن الاعتقال هو وضع المحكوم عليه في أحد سجون الدولة المدة المحكوم بها عليه مع منحه معاملة خاصة، وعدم إلزامه بارتداء زي السجناء وعدم تشغيله بعمل داخل السجن ولا خارجه إلا برضاه.

ثانياً: عدم جواز تفتيش الصحفي أو مقر عمله أو منزله

نصت الفقرة (3) من المادة (12) من قانون نقابة الصحفيين على: " حظر تفتيشه أو تفتيش مقر عمله أو مسكنه إلا بحضور النقيب أو من يمثله تحت طائلة بطلان الاجراء" وقد كفل القانون الأساسي 2003م هذه الحماية؛ حيث نصت المادة (17) على: "للمساكن حرمة، فلا تجوز مراقبتها أو دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون".

ويعرف التفتيش بأنه إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي الذي لا يتم إلا بمذكرة من النيابة العامة أو في حضورها بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية أو جنحة أو اشتراكه في ارتكابها، أو لوجود قرائن قوية على أنه يجوز أشياء تتعلق بالجريمة⁽¹¹⁾، وقد عرّفت المادة (2) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960م والمطبق في الضفة الغربية بيت السكن بأنه المحل المخصص للسكنى أو أي قسم من بناية اتخذها المالك أو الساكن اذ ذاك مسكناً له ولعائلته ولضيوفه وخدمه أو لأي منهم وإن لم يكن مسكوناً بالفعل وقت ارتكاب الجريمة، وتشمل أيضاً توابعه وملحقاته المتصلة التي يضمها معه سور واحد.

ثالثاً: الحضور مع الصحفي مرحلة التحقيق

نصت الفقرة (4) من المادة (12) من قانون نقابة الصحفيين على: " إخطار المجلس قبل الشروع في التحقيق مع العضو، وللنقيب أو من ينتدبه حق حضور مراحل التحقيق جميعها." وتعرف مرحلة التحقيق بأنها مجموعة الإجراءات التي تقوم بها سلطة التحقيق وهو يشكل حلقة الوصل بين مرحلة جمع الاستدلالات ومرحلة المحاكمة، وتتصف مرحلة التحقيق الابتدائي بخاصيتين، هما: السرية، فلا يجوز للجماهير حضور إجراءات التحقيق، والخاصية الثانية هي تدوين التحقيق، ولذلك للإثبات والاستناد إلى الصحيح، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع

الفلسطيني لم يحدد المقصود بإجراءات التحقيق، واقتصر على بيان بعض هذه الإجراءات، وحدد شروط صحة كل إجراء في المواد (55 إلى 63) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001، وهذا الأمر لم يأتي على سبيل الحصر، بل إن كل سبيل لكشف الحقيقة مباح للمحقق إذا كان موافق للقانون، ولم يمس بالمبادئ المتعلقة بحقوق الدفاع⁽¹²⁾.

رابعاً: الحماية الخاصة للصحفي في التلبس بالجريمة

نصت الفقرة (5) من المادة (12) من قانون نقابة الصحفيين على: "في حالة التلبس بجريمة، يبلغ النقيب أو من ينوب عنه خلال مدة أقصاها 24 ساعة بما تم من إجراءات بحق العضو".

ويُعرف التلبس بأنه المشاهدة الفعلية للجريمة أو التقارب الزمني بين وقوع الجريمة وكشفها، ولخطورة ما ينتج عن حالة التلبس بالجريمة من آثار وسلطات استثنائية واسعة النطاق في التوقيف للنظر والتفتيش بواسطة جهات الاستدلال عملت التشريعات الجزائية على تحديد حالات التلبس على وجه الحصر والدقة⁽¹³⁾، وقد حصر المشرع الفلسطيني حالات التلبس في الجريمة بموجب نص المادة (26) من قانون الإجراءات الجزائية، وهي: 1- حال ارتكاب الجريمة أو عقب ارتكابها ببرهنة وجيزة. 2- إذا تبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة بصخب أو صياح إثر وقوعها. 3- إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قصير حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد على ذلك.

وعليه، يتبين مما سبق ذكره في هذا الفرع أن المشرع الفلسطيني قد كفل للصحفي حماية جنائية خاصة في إطار الإجراءات الجزائية والتي تميزه عن غيره، وتمثل هذه الحماية في عدم توقيفه ولا مساءلته ولا إلقاء القبض عليه ولا تفتيشه ولا تفتيش منزله ولا مقر عمله، ووجود من يحضر معه في جميع مراحل التحقيق الجنائي، ومعاملة خاصة في حالات التلبس.

الفرع الثاني: الحماية الجنائية للصحفي في إطار الجرائم الواقعة عليه

نصت الفقرة (1) من المادة (13) من قانون نقابة الصحفيين على: "دون الاخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي تشريع آخر، يعاقب كل من اعتدى على صحفي أو أهانه بالإشارة أو بالقول أو التهديد أثناء قيامه بعمله المهني أو بسببه بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة دينار أردني أو بكلتا العقوبتين"

وتعتبر الجرائم الواردة أعلاه - باستثناء الاعتداء - من الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار وقد نص عليها المشرع الفلسطيني في الفصل العشرون من الباب الثاني من قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936 والمطبق في قطاع غزة تحت عنوان "القدف"، وأما جرائم الاعتداء فهي متعددة وفقاً لقوانين العقوبات السارية في فلسطين.

أولاً: جرائم الاعتداء

1. **جريمة القتل:** يعرف القتل لغة بأنه القضاء على الحياة، أما اصطلاحاً فقد عرفه المشرع الفلسطيني أسوة بما فعلت بعض التشريعات كالمشرع الجزائري، حيث عُرف بأنه التسبب في موت شخص آخر بفعل أو ترك غير مشروع⁽¹⁴⁾.
2. **جريمة التعذيب:** كفل القانون الأساسي المعدل لعام 2003 هذه الحماية؛ حيث نصت المادة (13) على: "1- لا يجوز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومون من حرياتهم معاملة لائقة. 2- يقع باطلاً كل قول أو اعتراف صدر بالمخالفة لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة"، وقد كفل قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001 هذه الحماية؛ حيث نصت المادة (29) على: "لا يجوز القبض على أحد أو حبسه... ولا يجوز إيذائه بدينياً أو معنوياً"، كما تنص المادة (99) من ذات القانون على: "على وكيل النيابة قبل استجواب المتهم أن يعاين جسمه ويثبت كل ما يشاهده من إصابات ظاهرة وسبب حدوثها"، ويعرف التعذيب بأنه مجموعة السلوكيات المادية والمعنوية التي يقوم بها الموظف العام بحق متهم لحمله أو شخص آخر على الاعتراف بجريمة⁽¹⁵⁾.
3. **الايذاء بالاعتداء:** نصت المادة (250) من قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936 والمطبق في قطاع غزة على: "كل من اعتدى على شخص آخر والحق به بالفعل أذى جسائياً يعتبر أنه ارتكب جنحة".
4. **جريمة الخطف:** عدد قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936 والمطبق في قطاع غزة صور الخطف من المادة (252 إلى 260) مثل الخطف من الولي الشرعي، أو الخطف للقتل، أو الخطف للإيذاء أو الخطف للسرقة، وقد عرفت المادة (254) من ذات القانون

الخطف بأنه يقال أن شخصاً خطف شخصاً آخر إذا أرغمه بالقوة أو حرضه بأي وسيلة من وسائل الخداع على مغادرة أي مكان.

5. القبض غير المشروع: هو كل قبض على شخص دون إذن قضائي مسبب أو بمخالفة لأحكام قانون الإجراءات يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون⁽¹⁶⁾

ثانياً: الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار

1. جريمة القذف: تعرف بانها جريمة القذف في التشريع الفلسطيني والقانون المقارن، وتتمثل في إسناد واقعة مشينة للمجني عليه من شأنها أن تسيء إلى سمعته وتمس بشرفه واعتباره، بأي وسيلة من الوسائل التي تصلح لإسناد هذه الواقعة سواء تم ذلك بالكتابة أو الصورة أو الرسم أو غيرها من الوسائل التي لا تشمل القول⁽¹⁷⁾.

2. جريمة الذم هي جريمة السب في التشريع الفلسطيني والقانون المقارن وهي وفقاً للمادة (202) من ذات القانون السابق النشر الشفوي غير المشروع لأمر مشين بحق المجني عليه في العلانية، أي أن المشرع تناول جريمة السب العلني فقط⁽¹⁸⁾.

3. تناول قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 والمطبق في الضفة الغربية جريمة التحقير حيث نصت المادة (360) على: "من حقر أحد الناس خارجاً عن الذم والقبح قولاً أو فعلاً وجهماً لوجه أو بمكتوب خاطباً به أو قصد اطلاعه عليه، أو إطالة اللسان عليه، أو بإشارة مخصوصة أو بمعاملة غليظة، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بغرامة لا تزيد عن عشرة دنانير".

في الحقيقة وفي ختام هذا المطلب لا يسعنا إسقاط الضمانات والحماية الخاصة الواردة أعلاه لفئة الصحفيين في إطار الإجراءات أو الجرائم الواقعة عليهم على «أبو عاقلة» كونها فارقت الحياة، لكن بهذا الصدد وعلى المستوى الفلسطيني، أعلنت النيابة العامة الفلسطينية⁽¹⁹⁾ بتاريخ 26 مايو/ أيار 2022م نتائج التحقيقات الرسمية في قضية مقتل «أبو عاقلة»، في التحقيق الذي حمل رقم (2022/1423) حيث أكد النائب العام أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد أطلقت النيران على الصحفيين وبينهم «أبو عاقلة» دون سبق أي تحذير ولا إنذار، مضيفاً أن أحد جنود الاحتلال أطلق عليها رصاصة وأصابها في الرأس أثناء محاولتها الهرب من كسب النيران، وخلص التحقيق إلى أن الرصاصة كانت تحمل سمات سلاح قناص وأن مصدر الإطلاق كان جنوبي موقع «شرين» وهو موقع تركز قوات الاحتلال الإسرائيلي، مما يؤكد توفر أركان جريمة القتل العمد بحقها.

المطلب الثاني: الحماية الجنائية للصحفي في المواثيق الدولية

تعتبر الحماية الجنائية الدولية ذات أهمية لفئة الصحفيين الذين دائماً ما يتعرضون للمخاطر والانتهاكات كونهم يعتبرون وجه الحقيقة ومرآه الحق، ولا نبالغ إذا ما قلنا أن الصحافة باتت من الأوجه المهمة في أي مجتمع ديمقراطي بحيث قد اعتبرها البعض أنها السلطة الرابعة في البلاد الديمقراطية بعد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية لأنها تقوم بالرقابة على أعمال الدول وتصرفاتها في حقوق الأفراد لتضع الرأي العام في قلب الحدث.

ويبرز دور الصحفي في الدول ذات الصراعات والتزاعات أهمها الصراع في الساحة الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث يتعرض الصحفيون لمخاطر الإصابة أو الموت أو الحبس، وفلسطين دولة تحت الاحتلال الاسرائيلي الذي يتوجب عليه أن يحترم القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والاتفاقيات الدولية التي من أهمها اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لها عام 1977م، حيث تضمنت حماية للصحفي باعتبارهم أشخاص مدنيين توجب حمايتهم أثناء القتال المسلح وذلك بصريح المادة (79) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م والتي تنص على حماية الصحفيين أثناء النزاعات العسكرية، بشرط أن لا يقوموا بأي أعمال تسيئ لوضعهم.

وكثيراً ما نجد هذه الاعتداءات من قبل الاحتلال الاسرائيلي على الصحفيين والذي أدى بذلك إلى وقوع العديد من الإصابات الخطيرة، بل وصل الأمر إلى قتلهم بشكل مباشر ومقصود كان آخرها قتل «شيرين أبو عاقلة» الصحفية الفلسطينية التي أقدم الاحتلال الإسرائيلي على قتلها بدم بارد رغم التزامها بواجبات المهنة، حيث كانت تردي الخوذة والبزة التي تدل على أنها صحفية، وما تقوم به إسرائيل من انتهاكات جسيمة بحق الصحفيين كان بدورنا أن نوضح موقف القانون الدولي الانساني والمواثيق الدولية من توفير الحماية الجنائية للصحفي أثناء تأديتهم مهامهم وواجباتهم.

الفرع الأول: آليات الحماية الجنائية الدولية للصحفي

لقد كثرت وتعددت المعاهدات والمواثيق الدولية التي تحث على توافر الحماية للصحفي لاسيما الدور الكبير الذي تقوم به هذه الفئة، فقد ورد في القانون الدولي الانساني العديد من القواعد التي تحمي الصحفيين والاعلاميين في مناطق النزاع المسلح والحروب بين الدول كذلك تعدد العقوبات التي تفرض على بعض الدول لعدم احترامها لحقوق الانسان واعتبار انتهاكها

جريمة دولية تحاسب عليها الدول اذا ما تم الاعتداء على حقوق الانسان، اذ ان الصحفيين والاعلاميين هم أكثر الأشخاص عرضة للانتهاك نظراً لخطورة الظروف التي يعملون بها بموجب اداء مهمتهم السامية لإيصال الحقيقة للعالم أجمع، بالتالي كان لا بد من وجود قانون دولي يعمل على حماية هؤلاء الاشخاص باعتبارهم مدنيين أكثر عرضة للانتهاك من غيرهم.

أولاً: قواعد حماية الصحفيين على ضوء أحكام القانون الدولي

ينص القانون الدولي على أن الصحفيين المدنيين الذين يؤدون مهماتهم في النزاعات المسلحة يجب احترامهم من كل شكل من اشكال الهجوم والعنف والاعتداء المتعمد ويوفر القانون الدولي الانساني للصحفيين المدنيين الحماية نفسها المكفولة للمدنيين بشكل عام طالما أنهم ليس لديهم مشاركة مباشرة في الاعمال العدائية، اذ تقتصر مهمتهم على تغطية الأحداث ونقلها إلى المجتمعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وشاشات التلفاز وغيرها، حيث نصت المادة (79) من البروتوكول الأول الاضافي على: "يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطيرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصاً مدنيين..."، وهذا إن دل فإنما يدل على أن الصحفي يخضع إلى أحكام القانون الدولي الانساني باعتباره شخص مدني يقوم بأداء مهمته كما هو مطلوب.

كذلك يحظر القانون الدولي الانساني في جميع النزاعات المسلحة حرمة الأفعال التالية ضد الأشخاص الذين لا يشاركون فعلياً في الأعمال العدائية أو أصبحوا عاجزين عن المشاركة فيها أي عنف ضد الحياة والاشخاص لا سيما القتل بكل أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب وأخذ الرهائن والاعتداء على كرامة الأشخاص، معطوفاً على ما تقدم فان هذه الحماية تتوافر للصحفيين والاعلاميين طالما انهم لم يقوموا بأي أعمال عدائية.

كما أشارت دراسة اللجنة الدولية عن القواعد العرفية للقانون الدولي (2005) في قاعدتها 34 من الفصل العاشر إلى: "يجب احترام وحماية الصحفيين المدنيين العاملين في مهام مهنية في مناطق نزاع مسلح ما داموا لا يقومون بجهد مباشر في الاعمال العدائية"

فالهدف الأساسي من تقدير هذه القواعد في حماية الصحفيين يتمثل في فرض قيود على أطراف النزاع في إدارة عمليات القتال وفقاً لأحكام القانون الدولي الانساني والزامها على ممارسة أعمالها العسكرية ضد المحاربين المقاتلين وتحریم توجيهها ضد المدنيين على اعتبار ان فئة الصحفيين منهم، كذلك قد ساهمت هذه القواعد في وضع مجموعة الاجراءات التي تهدف الى

التقليل من الخسائر التي تسببه الحروب والنزاعات المسلحة التي لا تفرق في اعمالها بين العسكريين والمقاتلين وبين المدنيين الصحفيين.

ثانياً: قواعد الحماية العامة المقررة لحماية الصحفيين في اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م

إن قواعد الحماية العامة المقررة للمدنيين ومنها الصحفيين بوصفهم مدنيين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949م تتلخص في مجموعة من الضمانات تشمل عدد من الحقوق التي يتمتع بها المدنيون اثناء النزاعات المسلحة تقابلها جملة من الضوابط والقيود التي ينبغي على اطراف النزاع ان تلتزم بها.

1. انشاء مناطق استشفاء وأمان

لقد نصت المادة (14) من هذه الاتفاقية بتوفير الحماية الخاصة للجرحى والمرضى والعجزة والحوامل في حقوق المدنيين من بينهم الصحفيين اثناء النزاعات المسلحة وبصفة عامة الاشخاص المدنيين الذين لا يشتركون في الاعمال العدائية فأجازت انشاء مناطق امنية ومناطق استشفاء خاصة وتعهد مهمة الاشراف عليها الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر او الى الدول الحامية عملاً بالمادتين (14-15) من الاتفاقية.

2. حماية حق المدنيين في التنقل

تحظر المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 أعمال النقل البري الجماعي او الفردي للأشخاص المدنيين او نقلهم من الاراضي المحتلة الى اراضي دولة الاحتلال او أي اراضي دولة محتلة اخرى أياً كانت دواعيه طبقاً لهذا النص لا يجوز لدولة الاحتلال ان تقوم باي عمليات تهجير جماعي او فردي للسكان المدنيين.

3. احترام شخص الفرد وشرفه

في إطار حماية المدنيين تفرض المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة التزامات عامة تطبق على اراضي اطراف النزاع في الاراضي المحتلة بشأن وضع الاشخاص المحميين ومعاملاتهم اذ يتمتع الشخص بحق احترام شخصيته وشرفه وحقوقه العائلية وعقيدته وعاداته وتقاليده ويحظى بحماية ضد جميع اعمال العنف والتهديد، كما تحظر المادة (31) من ذات الاتفاقية ممارسة أي اكراه بدني او معنوي ازاء الفرد كما يحظر أي اعتداء على حياته.

4. حظر بعض الممارسات ضد الافراد

تتمتع النساء ومنهم الصحفيات في حالة نشوب نزاع مسلح بحماية خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن مثل الاغتصاب والاكرام على الدعارة وهذا وارد نظراً لتواجد الصحفيات في مناطق النزاع أثناء القيام بواجبن.

الفرع الثاني: دور المحكمة الجنائية الدولية في الحماية الجنائية للصحفي

المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة دولية دائمة ومستقلة، ووفقاً لاختصاصها المقرر في نظامها الداخلي تمارس سلطتها القضائية على الجرائم الدولية المرتكبة من الأشخاص الطبيعيين، ويسرى اختصاص المحكمة فقط على الدول المنضمين لها، وفي 1 إبريل/ نيسان من العام 2015م دخلت فلسطين في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مما يعني أن الأراضي الفلسطينية تدخل تحت ولاية المحكمة.

وهذه المحكمة هي محكمة مكملة للمحاكم الوطنية عندما تعجز عن ملاحقة المجرمين لذلك تحترم هذه المحكمة القضاء الوطني ولا تتعدى عليه، وتنظر هذه المحكمة في الجرائم الخطيرة الواقعة على الانسان كالإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجرائم العدوان، وقد حدد نظام روما الأساسي الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص هذه المحكمة وفقاً للفقرة (1) من المادة (5) منه، وهي: جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، وجرائم العدوان، والجرائم ضد الإنسانية.

ولتوضيح دور المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة إسرائيل حول قتل الصحفية «شرين أبو عاقلة»؛ لابد من الحديث عن ثلاث نقاط بإيجاز، وهي مفهوم الجريمة الدولية، مفهوم جرائم الحرب، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم الجريمة الدولية

لقد قام نخبة من فقهاء القانون بوضع تعاريف متعددة للجريمة الدولية، ومن هؤلاء الفقهاء الفقيه «بيلا» الذي عرفها بأنها "إذا كانت عقوبتها تطبيق وتنفيذ باسم الجماعة الدولية"، وعرفها «جلاسير» بأنها "واقعة إجرامية مخالفة لقواعد القانون الدولي تضر بمصالح الدول التي يحميها هذا القانون" وعرفها الدكتور «علي القهوجي» بأنها "كل فعل أو سلوك (إيجابي أو سلبي) يحظره القانون الدولي الجنائي ويقرر لمرتكبه جزاءاً جنائياً"، وعرفها الدكتور «عبدالقادر جرادة» بأنها "هي سلوك إنساني يُرتكب إخلالاً بقواعد القانون الجنائي الدولي يترتب عليه المساس بمصلحة دولية يحميها ويوقع القضاء الجنائي الدولي على مرتكبه الجزاء المناسب"⁽²⁰⁾.

ثانياً: مفهوم جرائم الحرب

تعرف جرائم الحرب بأنها الأفعال التي ارتكبتها المتهمون بالمخالفة لقوانين الحرب وأعرافها والاتفاقيات الدولية والقوانين الجنائية المحلية والمبادئ العامة للقانون الجنائي المعترف بها في كل الدول المتقدمة، وعرفها البعض الآخر لأنها الأفعال التي تقع أثناء الحرب بالمخالفة لميثاق الحرب كما حددته قوانين الحرب وعادتها والمعاهدات الدولية⁽²¹⁾.

وقد بينت الفقرة (2) من المادة (8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية صور جرائم الحرب بقولها "تعني جرائم الحرب" أي فعل من الأفعال الآتية ... ومن ضمنها - على سبيل المثال وبصدد حالة شرين -، هي: 1- القتل العمد. 2- تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الاعمال الحربية. 3- تعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية التي لا تشكل اهداف عسكرية.

ثالثاً: مفهوم الجرائم ضد الإنسانية

الجرائم ضد الإنسانية هي الجرائم التي تنطوي على عدوان صارخ على إنسان معين أو جماعات إنسانية معينة، وتمس الجوانب الإنسانية العليا للمجتمع الدولي برمته، مما يعني أنها تمثل جريمة دولية؛ باعتبارها تشكل انتهاكاً للقيم الجوهرية بوجه عام، وتجدر الإشارة أن الجرائم ضد الإنسانية لا ترتكب سوى ضد السكان المدنيين، ومن ثم فهي لا تقترب ضد العسكريين، وهو ما درجت عليه معظم الصكوك الدولية⁽²²⁾.

وعليه وبالنظر للتقارير الواردة بشأن مقتل «شرين» وبالتوثيقات المعلن عنها وأن مُطلق النار هو الاحتلال الإسرائيلي، يتبين أنها جريمة حرب مكتملة الأركان وجريمة ضد الإنسانية؛ وذلك بإقدام الاحتلال عمداً بإطلاق نيرانه تجاه «شرين» دون سابق انذار متعمداً ذلك، وكانت بزيمها الرسمي وأثناء تأدية عملها المدني، فلم تكن في موقع عسكري ولا هي مراسلة حربية.

وتعد المحكمة الجنائية الدولية آلية فعالة من آليات تنفيذ أحكام القانون الدولي الانساني وأنها تختص بالنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ولها تأثير رادع تجاه من يريد انتهاك احكام ذلك القانون خاصة وأن أغلب الأفراد الذين يحترمون حقوق أعدائهم هم الذين يخافون من العقوبات التي سيتعرضون لها عند انتهاكهم لتلك الحقوق، كذلك أفضى نظام المحكمة الجنائية الدولية صفة الازدواجية للجرائم الواقعة ضد المدنيين اذ تم ذكرها ضمن قائمة الجرائم ضد الانسانية من جهة وضمن قائمة جرائم الحرب من جهة اخرى.

وتأسيساً على هذا الاختصاص الذي يخول المحكمة الحق في متابعة منتهكي قواعد القانون الدولي الانساني واعتبار الهجمات الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية تعد جريمة حرب ولما كان القانون الدولي الانساني يوفر الحماية للصحفيين باعتبارهم مدنيين والمقرات الاعلامية باعتبارها مناطق مدنية فان جريمة قتل الصحفيين وانتهاك حمايتهم تعد وفقاً لمبادئ القانون الدولي الانساني ووفقاً لنصوص النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية "جريمة حرب" ويترتب على ارتكابها مثول مرتكبيها وبغض النظر عن مواقعهم ورتبتهم امام المحكمة الجنائية باعتبار هذه الاعمال تشكل جرائم حرب لا يجب ان يفلت مرتكب هذه الاعمال من العقاب فلا يمكن ان تذهب دماء هذه الاعداد الهائلة من الصحفيين وأصحاب الكلمة الحرة سدى دون حساب وعقاب الامر الذي يتطلب تظافر جهود المنظمات الدولية والحكومات المعنية والمؤسسات والنيابات التي تعمل من اجل كشف الجناة والمسؤولين عن قتل واعتقال وانتهاك حقوق الصحفيين وتدمير مقراتهم وممتلكاتهم

ونخلص أنه وفقاً للمادة (31) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يكون تحريك الدعوى أو الشكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية يكون (أولاً) عن طريق الدولة الطرف المنضمة لنظام المحكمة، (ثانياً) مجلس الامن الدولي، (ثالثاً) المدعي العام.

وعليه يحق للحكومة الفلسطينية – السلطة الوطنية الفلسطينية – أن تقدم شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب الجرائم التي ارتكبتها دولة الاحتلال الإسرائيلي وعلى وجه الخصوص جريمة قتل الصحفية «شرين أبو عاقلة» على اعتبار أن فلسطين دولة منضمة منذ العام 2015م، كما يتعين على المدعي العام تحريك الدعوى ضد الاحتلال الإسرائيلي سواء كان فرداً أم قائداً، وذلك استناداً لنص الفقرة (1) من المادة (15) من نظام المحكمة الجنائية الدولية، حيث نصت على: "للمدعي العام أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس المعلومات المتعلقة بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة" وإن معلومات قتل الصحافية «شرين» موثقة بالصوت والصورة وتداولتها جل المواقع الإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي.

وبالتزامن مع ما سبق بتاريخ 20 سبتمبر/ أيلول 2022م، سلم نقيب الصحفيين الفلسطينيين، ورئيس الاتحاد الدولي للصحفيين ملف الشكوى الرسمية بقضية اغتيال «شرين أبو عاقلة»، لمكتب النائب العام للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بهولندا.
ونأمل الجديدة في التحقيقات، وإدانة الجيش الإسرائيلي على ما ارتكبه بحق الشعب الفلسطيني بجميع شرائحه وأصعدته، وعلى وجه الخصوص شريحة الصحفيين.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة والموسومة بعنوان: "الحماية الجنائية للصحفي في التشريع الفلسطيني والمواثيق الدولية" - دراسة حالة اغتيال الصحفية شرين أبو عاقلة -، توصل الباحثان إلى العديد من النتائج والتوصيات، يمكن عرض أبرزها على النحو التالي:

أولاً: أبرز النتائج

1. يتمتع الصحفي الفلسطيني بحماية جنائية خاصة في التشريع الفلسطيني في ضوء الإجراءات الجزائية من تفتيش واستجواب وتحقيق وتعقب واعتقال، وفي ضوء الجرائم الواقعة عليه من جرائم اعتداء، وجرائم ماسة بالشرف والاعتبار.
2. إن ما قام به الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحفية الفلسطينية «شرين أبو عاقلة» جريمة دولية مكتملة الأركان، من نوع جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وذلك استناداً للمادة (1/7) والمادة (1/2/8) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998م.
3. يحق للسلطة الوطنية الفلسطينية تقديم شكوى للمحكمة الجنائية الدولية على الجرائم التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 2015م، وهو تاريخ انضمام فلسطين للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً: أبرز التوصيات

1. أشارت المادة (79) من البروتوكول الإضافي الأول 1977م أن الصحفي يعتبر من الأشخاص المدنية المشمولة بالحماية، وعليه: يتعين تعديل هذه المادة بالإضافة؛ بأن تضاف عبارة "وكل من يرتكب جريمة بحق هذه الفئة يعتبر أنه ارتكب جريمة دولية" وسبب إضافة هذه العبارة هو زيادة في الحماية الجنائية الدولية للصحفيين.
2. يتعين على أبناء الشعب الفلسطيني - شعباً وقيادة - العمل على تدويل القضية الفلسطينية، والتمسك بقواعد حقوق الانسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، والإسراع في تقديم الشكاوى ضد أي جريمة تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

3. للاستفادة من تفعيل الطريقة الثالثة في تحريك الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ألا وهي عن طريق المدعي العام، يتعين على أبناء الشعب الفلسطيني توثيق جميع جرائم الاحتلال الإسرائيلي؛ لأن المدعي العام يحرك الدعوى استناداً لتلك المعلومات.

الهوامش:

- (1) جواد راغب الدلو، التشريعات الإعلامية في فلسطين، الجامعة الإسلامية بغزة/ فلسطين، (دون مكان النشر)، ط1، 2018، ص 16 وما بعدها.
- (2) مشهود فاطمة، الحماية الدولية للصحفيين أثناء النزاعات المسلحة، (رسالة ماجستير)، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2019، ص 8.
- (3) هاجر بلمرابط، رجاء فينشي، حماية الصحفيين في ظل القانون الدولي الإنساني، (رسالة ماجستير)، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -، 2015-2016، ص 45.
- (4) حسين خليل المالكي، الحماية الجنائية للصحفي، منشورات الحلبي الحقوقية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة/ العراق، ط1، 2015، ص 65.
- (5) المرجع السابق، ص 66.
- (6) جواد راغب الدلو، مرجع سابق، ص 49.
- (7) عبدالجبار البرغوثي، دور الاعلام الحر في بناء مجتمع ديمقراطي، منشورات وزارة الاعلام الفلسطينية، ط1، 1994، ص 31.
- (8) غفران أحمد السراي، الحماية الجنائية وغير الجنائية لحقوق الانسان في ظل القانون الدولي العام، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، عمان/ الأردن، 2020 ص 11. كذلك انظر: فداء سمير يراوي، الحماية الجنائية لحقوق الانسان في مرحلة ما قبل المحاكمة في النظام الجزائي الفلسطيني، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس/ فلسطين، 2018، ص 13.
- (9) حسين خليل المالكي، مرجع سابق، ص 197.
- (10) مصطفى عبدالباقى، شرح قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001، جامعة بيرزيت، بيرزيت/ فلسطين، طبعة 2015، ص 275.
- (11) المرجع السابق، ص 236.
- (12) المرجع نفسه، ص 180. كذلك انظر: طارق محمد الديراوي، الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001، جامعة فلسطين، غزة/ فلسطين، ط2، 2013، ص 339.
- (13) نجمة جبري، التلبس بالجريمة وأثره على الحرية الشخصية في القانون الجزائري والمقارن، (رسالة ماجستير)، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية/ مصر، 2009، ص 7 وما بعدها.

- (14) عبدالقادر صابر جرادة، الجرائم الشخصية في التشريع الفلسطيني، مكتبة آفاق، غزة/ فلسطين، ط1، 2010، ص 13.
- (15) أحمد سعيد العسلي، ضمانات مكافحة جريمة التعذيب في التشريع الفلسطيني، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية بغزة/ فلسطين، 2017، ص 16.
- (16) تامر حامد القاضي، الوجيز في شرح قانون العقوبات القسم الخاص، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، غزة/ فلسطين، ط1، 2018، ص 235.
- (17) المرجع السابق، ص 213.
- (18) المرجع نفسه، ص 223.
- (19) انظر في بيان النيابة العامة الفلسطينية بشأن قضية الصحفية شرين أبو عاقلة، موقع وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، منشور بتاريخ: 2022/7/4م، متاح على: <https://2u.pw/Si4BY> آخر زيارة كانت بتاريخ: 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2022م، الساعة 9 مساءً.
- (20) علي عبدالقادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت/ لبنان، ط1، 2001، ص 7. كذلك انظر: يوسف حسن يوسف، القانون الجنائي الدولي ومصادره، القومي للإصدارات القانونية، القاهرة/ مصر، ط1، 2010، ص 42. كذلك انظر: عبدالقادر صابر جرادة، القضاء الجنائي الدولي والحرب على غزة، مكتبة آفاق، غزة/ فلسطين، ط2، 2010، ص 312.
- (21) عبدالقادر صابر جرادة، القضاء الجنائي الدولي والحرب على غزة، مرجع سابق، ص 560.
- (22) المرجع السابق، ص 535.